يتحدى كي يُقال عنه وزير «عفط»

أوقفوا مذبحة الاقصاء..!!

< ظل النائب صخر الوجيه يُسوِّق نفسه في مجلس النواب كنصير للمظلومين ومدافع عن حقوق البسطاء والمستضعفين، وكان يصرخ ويجلجل في الجلسات عند مناقشة ارتفاع أسعار المشتقات النفطية بنسبة بسيطة.. ذلك عندما كان نائباً عن المؤتمر الشعبي العام في البرلمان.
ولكن بعد أن أصبح وزيراً للمالية ضمن حصة اللقاء المشترك تغير الحال وأعوج اللسان وتنكر للفقراء والبسطاء بصفته خادماً أميناً لمن أوصلوه إلى بيت مال المسلمين، وفي لحظة وجدنا من كنا نظنه موسى قد صار فرعون يستعرض عضلاته على الضعفاء، يظلم هذا ويفتري على ذاك.. وكل ذلك من أجل إرضاء أسياده الجدد، وهو بذلك قد بلغ قمة الظلم، وأظلم الناس من ظلم الناس للناس..

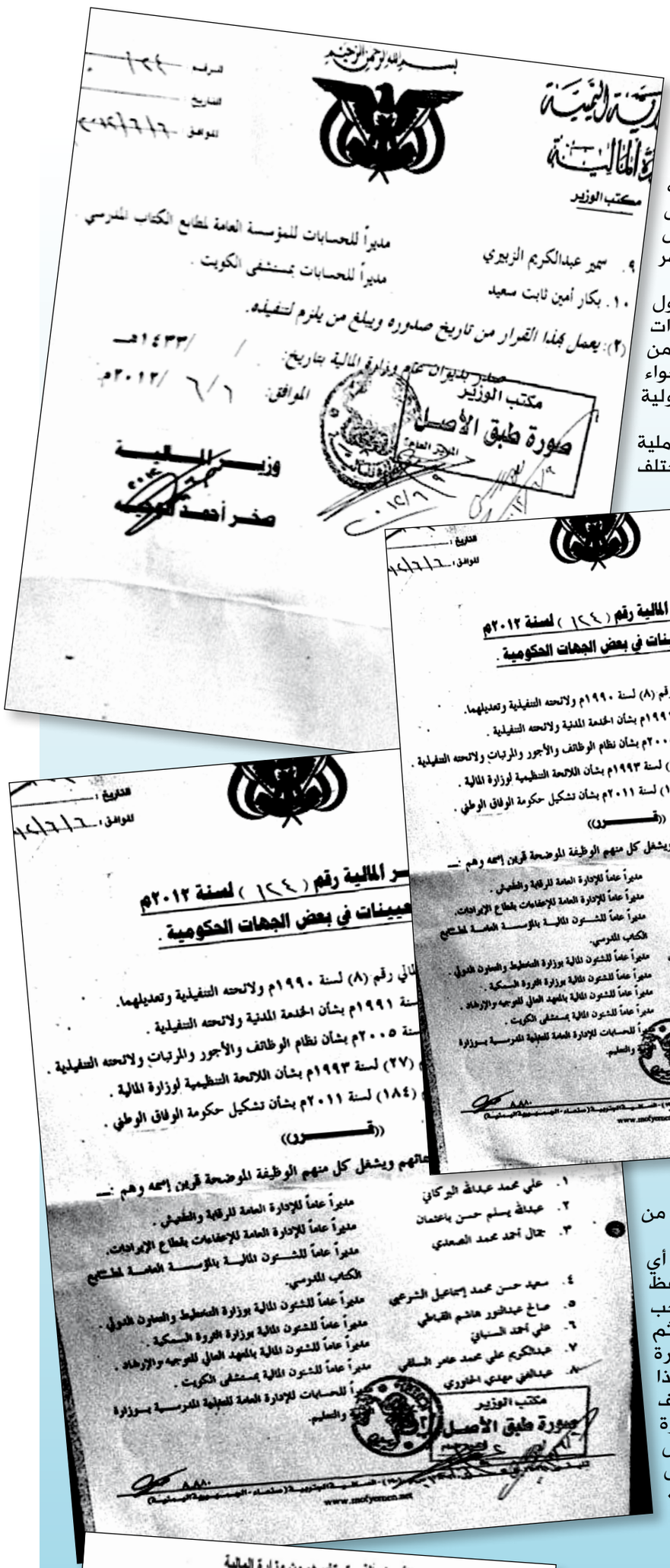

والمتأمل في قرارات وزير المالية يجد العجب العجاب، فالمصروفات التي أوقفها لم يقابلها أي تحسن في معيشة الناس بل صرف عبثي لإرضاء فصيل سياسي بعينه، ولم يجد المواطن من سياسة حكومة باسندوة التي ينفذها الوجيه سوى المزيد من الويلات وتوالد الأزمات وارتفاع أسعار السلع والخدمات، بل ان هذا الوجيه يبدي تصلباً مريباً ويقف كصخرة في مواجهة رفض مجلس النواب لرفع سعر الديزل، رغم مايعلمه الجميع من الآثار السلبية لهذه الزيادة الكبيرة على مختلف القطاعات، وشمولها لكافة مناحي الحياة.

لقد ودع هذا الوزير كل القيم الجميلة التي أكبرناها فيه، كما ودعها غيره عندما نال منهم الحقد وأكل قلوبهم ودمر فيهم كل المثل والمبادئ، وطغت عليهم الأنانية واغراءات السلطة وبريقها الزائف، ليظهروا علينا اليوم بهذه العنجهية والصلف العجيب.. وسيعرف شخص مثل صخر الوجيه يوماً ما كم هي قيمته عندما يطرد من المنصب ويوضع في ميزان الشعب، وسيعلم كم تلاحقه اللعنات وأنات المظلومين المغلوبين على أمرهم، والذين لم يجدوا غير الدعاء، وهو السلاح الأجدى في مواجهة الظلم.

الوثائق المرفقة لاتحكي قصة تدوير وظيفي أو ابعاد فاسدين عن المنصب بل تكشف بشاعة جرائم الإقصاء التي تعرض لها هؤلاء على يد هذا الوزير على خلفية انتمائهم السياسي، الذي يتقاطع مع انتماء الوزير، غير أنه يبرر قراراته التعسفية بأنها عملية تصفية للفاسدين، ولاندري من منحه هذا الحق المنوط بالقضاء وحده، في حين لم تصدر أحكام قضائية بحق أولئك الموظفين الذين تم استبدالهم بآخرين رفعت أسماؤهم في كشوفات حزبية على سبيل المكافأة عن الأيام التي قضوها في الساحات ونتج عنها وصول صخر الوجيه وأمثاله الى كراسي الحكومة.

ان ما حدث ويحدث من مذابح بحق كوادر المؤتمر الشعبي العام يستوجب على الجميع الوقوف بقوة وحزم من أجل التصدي لحماقات وزير المالية ورعونته التي تطال كافة مستويات الوظيفة العامة، وتنتهك كافة القوانين والمواثيق الدولية.

ولاشك ان هذه الجرائم ستمثل حجر عثرة أمام استكمال تنفيذ المبادرة الخليجية على قاعدة التوافق والعمل كفريق واحد من أجل مصلحة الوطن، وتحمل في طياتها مخاطر لاحدود لها إذا استمر السكوت عنها، وستؤدي في نهاية المطاف الى افشال المبادرة.

ان الصمت الذي يبديه رعاة المبادرة الخليجية إزاء جرائم الاقصاء والابعاد التعسفي سيؤدي دون شك الى تعقيد مهمتها وافشالها، عندما تتحول هذه الكوادر الى شرارة لثورة مضادة لهذه العمليات الانتقامية السافرة ولن تلبث ان تتحول الى أعمال عنف يتضرر منها البلد بأكمله، بسبب غياب المستند القانوني والمنطقي لهذه الاقصاءات المستمرة وغياب دور المؤسسات ودور القضاء في ايقاف هذه الأعمال الانتقامية التي تتم في أطار مايسمى التوافق الوطني المزعوم، والذي تحول إلى وسيلة لا معنى لها سوى إقصاء كوادر المؤتمر الشعبي العام وحلفائه.

ولعل تدخل السيد جمال بن عمر المسئول الأول عن رعاية المبادرة لإلغاء هذه القرارات التعسفية الانتقامية يمثل ضرورة قصوى من أجل حماية المبادرة من الفشل وتهيئة الأجواء لاستكمال ما تبقى منها في اطار المسئولية الاخلاقية بين الشركاء.

وتشير الوثائق والكشوفات المرفقة الى عملية تصفية شاملة لكوادر المؤتمر طالبت مختلف مستويات الوظيفة العامة ابتداءً من رؤساء الأقسام ومديري الادارات حتى أعلى مستوى إداري في هياكل الجهاز الوظيفي للدولة.

وهذه الاجراءات والقرارات تعبر عن أزمة أخلاقية حادة لدى أحزاب اللقاء المشترك وممثليها في الحكومة، يظهر منها رغبة انتقامية بشعة وحقد على كل شيء ينتمي للمؤتمر، وهي أيضاً محاولة لتسييس الوظيفة الحكومية والقضاء على معايير الكفاءة والانتاج لتصبح قوة بيد طرف سياسي، يستخدمها للنيل من الخصوم في معركة غير متكافئة ضحى فيها المؤتمر الشعبي العام بكل أدواته ووسائله من أجل مصلحة الوطن.

ولم يكن يوماً من الأيام يفكر في اقصاء أي طرف أو شخص عن الوظيفة العامة، واحتفظ لنفسه بالمناصب السيادية التي نالها بموجب الانتخابات والثقة الممنوحة من الشعب ثم تنازل عنها طواعية عندما وقّع على المبادرة الخليجية، ولايجب ان يعتبر البعض ان هذا التنازل الذي قدمه المؤتمر نابعاً من ضعف أو قلة حيلة، فهو مايزال يمتلك من القوة والشعبية ما يعرفه الجميع، ولن تظل هذه القوة خامدة على الدوام إزاء الأعمال الانتقامية التي تمارسها حكومة «الأعفاط» ولكل بداية نهاية.